البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن يدشن مشروع تطوير وتأهيل مطار عدن الدولي

عدن/ الأمناء/ رياض شرف:

دشن وفد البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، الذي يزور العاصمة عدن، مشروع تطوير وتأهيل مطار عدن الدولي، حيث قام كلٌ من المهندس حسن بن محمد العطاس مدير إدارة تخطيط المشاريع والدراسات بالبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن، والعميد ركن طيار مجاهد بن بندر العتيبي قائد قوات التحالف بعدن، والمهندس أحمد المدخلي مدير مشروع تطوير وتأهيل مطار عدن الدولي، يرافقهم الكابتن صالح سليم بن نهيد رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد، وعبدالرقيب العمري القائم بأعمال مدير عام مطار عدن الدولي، وعدد من المسؤولين، بوضع حجر أساس مشروع تطوير وتأهيل مطار عدن الدولي وتسليم عربة إطفاء وحافلتين لنقل المسافرين ومولدين كهربائيين.

وأشاد رئيس الهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد في كلمة ألقاها بالمناسبة بالجهود المبذولة من جانب الأشقاء بالمملكة وبصماتهم الملموسة في كافة نواحي الحياة. مشيراً إلى أهمية مثل هذه المشاريع التطويرية والاستراتيجية ومساهمتها الكبيرة في رفع مستوى نشاط المطار وتحسين الخدمات المقدمة للمسافرين وشركات الطيران العاملة.

وأضاف بن نهيد قائلا: "إن مشاريع المرحلة القادمة تشمل رفد المطار بعربة إطفاء سعة 14 ألف لتر، ومولدين كهربائيين قدرة كل منهما 500 كيلو فولت، وحافلات للمسافرين ومشروع إعادة تأهيل ممر التدحرج".

من جانبه أعرب القائم بأعمال مدير عام مطار عدن الدولي عبدالرقيب العمري، عن ثقته بأن مشروع إعادة تأهيل مطار عدن الدولي سيساهم في إعادة ثغر الوطن الباسم عدن إلى مكانتها الطبيعية ولمطار عدن ريادته المعهودة.

بدوره أكد مدير إدارة المشاريع والدراسات بالبرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن المهندس حسن العطاس، أن اهتمام المملكة العربية السعودية الشقيقة بدعم الاقتصاد والتنمية في اليمن في سبع مجالات مختلفة يأتي تجسيداً للعلاقة العميقة وإدراكاً للمصير المشترك بين البلدين الشقيقين.

وأشار العطاس، إلى أن تأسيس البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن يأتي استجابة من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير محمد بن سلمان، كمبادرة استراتيجية أطلقتها المملكة تهدف من خلالها إلى مساعدة الحكومة اليمنية في التنمية والإعمار وتحسين مستوى البنية التحتية والخدمات الأساسية للشعب اليمني. موضحاً أن البرنامج يعمل على تنفيذ المشاريع التنموية وفقاً للأولويات ذات الاحتياج والطارئة.

وقال العطاس: "يأتي مشروع تطوير وتأهيل مطار عدن الدولي بهدف تفعيل كافة مؤسسات الدولة اليمنية في المناطق المحررة، منوهاً بأن المشروع يعتبر من أهم مشاريع البرنامج ويشتمل ثلاث مراحل أساسية".

فيما استعرض مدير المشروع المهندس أحمد المدخلي جملة الإجراءات التي قام بتنفيذها الوفد الفني المكلف للنزول العاجل لمطار عدن الدولي ودراسة الاحتياجات والمخططات القائمة وتقييم الوضع الراهن ووضع الحلول المعالجة لها.

حضر حفل وضع حجر الأساس الإخوة بدر معاون أمين عام المجلس المحلي م/عدن، وناصر أحمد الشريف نائب وزير النقل، وحسين عوض وكيل وزارة الأشغال العامة، ومحمد نصر شاذلي وكيل أول محافظة عدن، والسفير جمال عوض ناصر مستشار وزارة الخارجية لشؤون الديوان العام بعدن، ومحمد مسعود العلواني رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية اليمنية، وعدد من المسؤولين.

توالي تبعات قرار الحوثيين مصادرة الطبعة الجديدة وموقف الشرعية منه

وحيد الفودعي *

تكلمنا في أكثر من مناسبة عن مخاطر وتبعات وعواقب قرار الحوثيين مصادرة الطبعة الحديثة من العملة النقدية وأهدافه، منها جوانب قانونية يتمثل بتعدي الجماعة على السياسة النقدية، وغسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل حربهم ضد الشعب اليمني والتكسب غير المشروع، ولا زالت تبعات هذا القرار تتوالى على الاقتصاد الوطني وعلى المواطنين، ويمكن هنا أن نلخص بعض تبعات هذا القرار منها على سبيل المثال:

1. عرقلة السياسات النقدية للبنك المركزي اليمني والسير باتجاه معاكس لكافة الأنشطة والإجراءات التي يقوم بها، وهذا يعد مساساً بالسياسة النقدية المحصورة قانونا على البنك المركزي عدن، والضغط على القطاع المصرفي بحكم قربهم من مراكز عمليات البنوك والتي تتواجد جلها ومعظمها في صنعاء، وإجبارهم على عدم الاستجابة لتعليمات البنك المركزي اليمني المركز الرئيسي عدن، وهناك العديد من الأمثلة على ذلك منها: الضغط على البنوك بعدم فتح اعتمادات مستندية من الوديعة السعودية، ومنح تصاريح لشركات صرافة، وفرض سعر اقفال 250 ريالاً للدولار، وآخرها منع الطبعة الجديدة من العملة الوطنية.

2. عرقلة السياسة المالية للدولة ويتجلى أهمها بعدم استطاعة وزارة المالية تحويل مرتبات الموظفين إلى مناطق سيطرة الحوثيين، بعد اعتذار البنوك على عدم قدرتها على الدفع لعدم توفر السيولة النقدية في تلك المناطق.

3. خلق عدة أسواق للتعامل بالنقد وتشجيع المضاربة بالعملة، وإيجاد فوارق في سعر الصرف، سواء بين العملة اليمنية بتقسيماتها الجديدة التي انتجها الحوثيون (طبعة قديمة، طبعة حديثة، إلكتروني، في الحساب) أو فوارق صرف العملات الأجنبية مقابل ريال نقدي طبعة جديد أو حديث أو في حساب قديم أو ريال إلكتروني.

4. خلق اختلال في الدورة النقدية، وتسرب النقد خارج الدورة النقدية وتكدسها في مناطق دون أخرى وتشويه القطاع المصرفي.

5. عودة أزمة السيولة مرة أخرى لدى القطاع المصرفي خصوصا في مناطق سيطرة الحوثيين، بعد أن استطاع البنك المركزي الحد منها.

6. أيضا مفاقمة الوضع الإنساني والمعيشي للمواطنين وتعطيل مصالحهم، حيث ستتأثر شريحة من المواطنين الذين يمتلكون طبعات جديدة من هذا القرار، إضافة إلى حرمان المتقاعدين وبعض موظفي الجهات من استلام رواتبهم وهو ما حدث بالفعل.

7. عدم قدرة المواطنين على تسييل النقد الإلكتروني في الوقت الذي يريدون وسيكون مصيرها مصير الحسابات القديمة المجمدة في فرع البنك المركزي صنعاء.

8. تعتبر متحصلات الأموال من الطبعات الحديثة مصادر دخل للحوثيين تعمل على إطالة أمد الحرب، وقد تستخدم الأموال المتحصلة من استبدال النقد الورقي بنقد إلكتروني لتمويل صفقات أسلحة بعد تحويلها إلى عملات صعبة.

9. إن إصدار نقد إلكتروني دون توفر الشروط اللازمة مثله مثل النقد الورقي يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية وتآكل قيمتها الشرائية، حتى وإن تم إصداره من سلطة شرعية فكيف سيكون الأمر عندما يصدر من سلطة غير شرعية ولأغراض وأهداف مشبوهة.

10. قرار الحوثيين على المدى المتوسط يزيد من نسبة التضخم.

11. زيادة المضاربة بالعملة والتحويلات المالية بين المدن، وهو ما أدى إلى رفع عمولة الحوالات الواردة إلى مناطق الحوثيين من مناطق الشرعية، خصوصا إلى صنعاء، نتيجة عدة عوامل منها شحة السيولة في

مناطق الحوثيين، وسعي البنوك إلى التخفيف من حدة المضاربة بالعملة والتحويلات الدائرية والتكسب غير المشروع الذي يضر بالاقتصاد.

موقف الشرعية

نعلم أن هذا القرار يعيق سياسة البنك المركزي النقدية، كما أن البنك المركزي عدن يهمه مصلحة المواطنين، ولا يمكن أن ينجر إلى اتخاذ قرارات عكسية قد تضر بالمواطن والاقتصاد برمته، لذلك مسؤوليته تقتضي بالعمل على معالجة هذا القرار وغيره من القرارات بحكمة وحساب التكلفة والعائد من أي قرار يتخذه. حتى اللحظة عمل البنك على إصدار توجيهات للبنوك وإعلان بعدم التعامل مع القرار، وحصر إصدار النقود أو إلغائها على البنك المركزي وفقًا لقانونه، وأيضا تحذير المواطنين والبنوك بعدم الاستجابة والمخاطر المترتبة على ذلك.

الحكومة أيضا حذّرت من تداعيات وعواقب هذا القرار، وأكدت على عدم تخليها عن سيادة الدولة النقدية واتخاذ كل الإجراءات والخطوات اللازمة من أجل الحفاظ على الأمن القومي والمعيشي للمواطنين.

ومن خلال اجتماعها الأربعاء بمجلس إدارة البنك المركزي في عدن بيّنت الحكومة حرصها في الحفاظ على استقلالية وحيادية البنك المركزي وأداء المهام الموكلة إليه، وعدم إقحامه في التجاذبات والصراعات القائمة نظراً للأضرار الكارثية على حياة المواطنين.

ويبقى الحل الأنسب والأنجع للتعامل مع هذا القرار وهو الرفض المجتمعي له وعدم الانصياع لأوامر الانقلابيين والضغط عليهم بكافة الوسائل.

أيضا الحلول والتفاهمات السياسية فعالة ولكن ليس بالطريقة التي يريدها الحوثيون.

*باحث ومحلل اقتصادي